



YEKİTİ

الوحدة

(لا تترك أجهزة الأمن المختلفة والمتخلفة، أية نافذة مفتوحة إلا وتعتمد إلى إغلاقها، وخير شاهد على ذلك الاعتقالات الأخيرة التي طالت ناشطين في إعلان دمشق، وهي تؤكد مجدداً أن اللجوء إلى قمع أية حركة سياسية أو اجتماعية هي خيار السلطة... هيثم المالح - في خطاب مفتوح لرئيس الجمهورية

النضال من أجل :

- * رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا
- * الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان
- * الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي) - العدد (١٧٤) كانون ثاني- ٢٠٠٨- ٢٦١٩ ك الثمن ١٥ ل س

الاعتقالات

لن تقلب الحقائق، ولن توقف إرادة التغيير!

والمجتمع، لتفوقها نتائج صناديق انتخابات حرة ونزيهة، تضمن حرية المواطنين وحقهم في المشاركة الفعالة لاختيار ممثليهم، كما أن تلك القوى لم تراهن يوماً على التدخل الخارجي في الشأن الداخلي السوري، بخلاف ادعاءات السلطة وأبواقها الإعلامية الساعية إلى توزيع اتهامات الخيانة بحق العديد من رموز الإعلان في محاولة منها لإثارة المشاعر الوطنية، بل بالعكس فإن الإعلان جاء أصلاً على خلفية تلاشي آمال الإصلاح من جانب السلطة من جهة، وعدم قدرتها على التصدي للضغوطات الخارجية من جهة أخرى، وقد أثبتت تجربة السننتين الماضيتين من عمر الإعلان صحة خياره الوطني، وبرهنت على أنه لم يكن مجرد رد فعل على القمع، مثلما لم يكن انعكاساً لإرادة خارجية، بل جاءت انطلاقته من عمق معاناة مكوثاته وعبرت عن حاجة وطنية سورية ملحة لإيجاد أداة نضالية تملك كل المواصفات التي تؤهله لرفع راية التغيير الديمقراطي السلمي.

فهو يضم في تركيبته قوى وشخصيات وفعاليات وطنية معروفة بتاريخها النضالي، واحتضن في إطاره ممثلي مختلف مكونات سوريا القومية وأطيافها الاجتماعية وتوجهاتها الديمقراطية، ولم يستثن حتى أهل النظام في دعوته لمؤتمر وطني سوري عام يحقق التغيير الهادئ والمنتدج، الذي يجنب البلاد أخطار بعض التجارب المحيطة، ويضمن إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد، ويحمي المجتمع الكردي من حالة الاغتراب، ويسهل انخراط الحركة الوطنية الكردية في النضال الديمقراطي العام.

بالاعتقالات الأخيرة لكوادر إعلان دمشق، وإحالة أحد عشر منهم للقضاء، تكون السلطة قد أكدت مرة أخرى، ليس فقط طبيعتها القمعية، بل كذلك إصرارها على تحدي الإرادة الوطنية والدولية الداعية إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية انعقاد المجلس الوطني لإعلان دمشق، لأن تلك الاعتقالات تسد الأبواب أمام أي رأي آخر في الوقت الذي تقر فيه كل الشرائع أن من حق المواطنين أن يختلقوا مع بعضهم البعض، ومع السلطة الحاكمة، وإن من حقهم التعبير عن هذا الاختلاف بأساليب ديمقراطية سلمية، خاصة وأن هذا الاختلاف مع السلطة يستند إلى عجزها عن الإصلاح المطلوب لمعالجة مختلف جوانب الأزمة التي تحيط بالمواطن السوري، ذلك الإصلاح الذي لا تريد السلطة أن تفهم منه سوى انتزاع الحكم، ولهذا فهي تطلق أحكامها على مختلف المعتقلين السياسيين، وتستعين في ذلك بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات الخاصة بمحاولة تغيير كيان الدولة، وهي نفس التهمة التي وجهت لمعتقلي الإعلان من قبل القضاء المدني، الذي تم توريطه مرة أخرى بقضايا سياسية، إمعاناً منها في مواصلة الاعتداء على استقلاليتها، في الوقت الذي تعرف فيه السلطة أن قوى الإعلان تتبنى في نضالها مهمة التغيير الديمقراطي السلمي الذي يعني تغيير الآليات المطلوبة لاختيار المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وإلغاء احتكار حزب واحد، مهما كانت طبيعته واسمه، لقيادة الدولة

←

خطاب مفتوح
لرئيس الجمهورية
١٤/...

نساء كردستان
عرضة للقتل
١٠/...

رسالة مفتوحة
للجالية السورية
٨/...

معتقلو الإعلان
أمام القضاء
٥/...

مخاوف وتوترات
نظام البعث
٤/...